الحصاد الثقافي العربي لعام 2006 [سورية]:

رحيل الماغوط وعبد السلام العجيلي واستحداث الهيئة العامة للكتاب ولا انفراجات في حرية الرأي وفشل مهرجان المسرح

دمشق ـ «القدس العربي» ـ من أنور بدر:

أزمة المشهد الثقافي في سورية يمكن أن تقاس طردا مع المسافة التي تفصلنا عن الديمقراطية، حتى أن الحديث عن أزمة في عناصر انتاج المشهد الثقافي، أو في غياب المثقفين، يبدو تضليلا للمسألة وابتعادا عن مكمن الخلل، فالكتاب والفنانون في سورية قد يكونون هم الأكثر كثافة بالنسبة لعدد السكان في البلاد العربية، لكن الاشكالية الحقيقية تكمن في غياب مناخات الابداع الحقيقي، وهو ما تتلمسه السلطة السياسية أو تعبر عنه باعتباره أزمة مؤسسات، فتغير هذا المدير أو ذاك الوزير، وليس مصادفة أن التغيير الوزاري الأخير هذا العام شمل حقيبتي الثقافة والاعلام، وهما الأكثر تعبيرا عن ذلك المشهد الثقافي المتحرك خلال عام كامل، دون أن نلمس أي تطوير في أداء المؤسسات الثقافية أو الاعلامية، فالأزمة تكمن في بنية تلك المؤسسات وعلاقاتها المتبادلة فيما بينها وبين البنية الفوقية لسلطة الدولة بتعبيراتها السياسية والأمنية، هذه العلاقة التي تسمح بتوليد الفساد ضمن المؤسسات الثقافية والاعلامية وتعميمه كنمط ادارة وعلاقات عامة، بحيث لم يعد يكفي تغيير رأس الهرم في هكذا مؤسسة حتى يتم الاصلاح الذي تدعو اليه السلطة السياسية أو ترفعه كشعار للمرحلة، لأن أي اصلاح أو تغيير حقيقي أصبح يحتاج إلى ما هو أكثر من أضعف الايمان، والى ما هو أكثر من الشعار. الاصلاح والتغيير الحقيقي يحتاج الى اعادة فرمتة تلك المؤسسات على أساس من برنامج ديمقراطي حقيقي، يقوم على احترام الآخر، وعلى تحديد سلطة المؤسسة وتوزيع المسؤوليات فيها.

وعندما نتحدث عن المؤسسات الثقافية، يصبح للديمقراطية دلالة اشد خصوصية وأكثر أهمية بآن معا، دلالة لا تقف عند حدود النتاجات الابداعية– على أهميتها– بل تتعداها الى علاقة الديمقراطية بالشق الثقافي والمعرفي العام، والذي يعاد انتاج الكثير من المفاهيم والنظريات على ضوئه. وفي حال غياب الديمقراطية العياني، سنكتشف تأبيد تلك المفاهيم والنظريات، وتأبيد سلطة تلك المؤسسات حتى لو تم تغيير المدير العام أو بضع مدراء فيها.

وحتى لا نبقى في حقل النظرية والتعميم المجرد، وكي لا تستغرقنا التفاصيل الادارية في هذه المؤسسة أو تلك، سنحاول في هذه البانوراما رصد النشاطات الثقافية والابداعية في شتى حقول المعرفة.

صناعة الكتاب وأزمة القراءة:

قد لا يختلف اثنان على أن الكتاب يشكل الحامل المعرفي الأهم في حياتنا الثقافية، الا أنه لا يختلف اثنان أيضا على وجود أزمة قراءة ان صح التعبير، فوفق تقرير اليونسكو للعام المنصرم فان معدل قراءة المواطن العربي لا تتجاوز سبع دقائق يوميا. هذه الأزمة قد يحيلها البعض الى الحالة الاقتصادية وغلاء سعر الكتاب، قد يحيلها آخرون الى انتشار وسائل الاتصال السمعي والمرئي بشكل مكثف، قد يرى فيها البعض نتائج تعقيدات الحياة المعاصرة وتشييء الانسان، لكننا في المحصلة أمام تراجع في سويات القراءة سوف ينعكس بالضرورة على صناعة الكتاب.

واذا كان «المتنبي» قد قال فيما مضى «وخير جليس في الأنام كتاب» فان المثقف الراهن يؤكد «وخير جليس في الأنام هو الانترنيت» وما بين المتنبي والمثقف المعاصر نجد انتشارا لظاهرة المثقف الأمي، والذي قد لا يكون قرأ كتابا في حياته، لكنه يتابع الفضائيات الاخبارية والدرامية وبرامج التسلية والمسابقات وصولا الى الفضائيات الدينية، بحيث هو قادر على الالمام بكل شيء دون أن يتعمق في شيء، لكنه يعتمد على رصيد من المعارف والتفاصيل والمتابعات قد يحسده عليه أعتى المثقفين.

مع ذلك لو نحن توقفنا مع أرقام الاصدارات السورية من الكتب وانتشار ظاهرة دور النشر الكثيف لربما كنا نصل الى نتائج مغلوطة، فالاحصائيات لدينا تفيد بوجود تزايد في العناوين المطبوعة، لكن هذه الزيادة لا تعبر عن تطور في الحالة الثقافية ولا تعبر عن تزايد مواز في سوية القراءة عند المواطن السوري.

قديما كانت نسبة الأمية أعلى لدينا، لكن المثقف وحتى المتعلم العادي كان أكثر اهتماما، وأعمق في المحصلة. وهذا ما عبر عنه الناقد «يوسف سامي اليوسف» بقوله: «لا يجوز القول بأن ثمة حركة ثقافية في سورية، بل فقط ركام ونقاط مبعثرة هنا وهناك».

فوزارة الثقافة طبعت (175) عنوانا في عام (2004)، وارتفع العدد في عام (2005) الى (184) عنوانا، بينما في عام (2006) ولغاية (2006/9/30) لم تطبع الا (108) عناوين فقط، كما تراجعت عدد النسخ من (4000) أو (5000) نسخة من كل كتاب الى (1000) أو (1500) نسخة في أفضل الحالات، مع العلم أن مطابع الوزارة قد رفدت مؤخرا بآلة طباعة حديثة يجب أن تسهم بدعم هذه الكمية من الربع الأخير من هذا العام.

الاشكالية الأهم أن الألف نسخة المطبوعة من أي كتاب لا تجد طريقها الى القارئ بسهولة، حيث توزع منها الوزارة على الدوائر الرسمية والمراكز الثقافية بحدود 650 نسخة، ويذهب ما بين الاهداءات وحصة المؤلف 200 نسخة، ويبقى للتوزيع في المكتبات والمعارض الداخلية والخارجية 150 نسخة فقط.

وفي تفصيل عائدية مطبوعات الوزارة وفق مديرياتها نجد أن (61) عنوانا تعود لمديرية التأليف والترجمة، (22) عنوانا لمديرية احياء التراث العربي، (6) عناوين لمديرية التراث الشعبي، (6) عناوين للمؤسسة العامة للسينما ضمن سلسلة الفن السابع، (4) عناوين لمديرية الآثار والمتاحف، (4) عناوين لمديرية ثقافة الطفل، (2) عنوان لمديرية تعليم الكبار، (2) عنوان لمديرية العلاقات الثقافية وعنوان واحد لمديرية الشؤون القانونية في الوزارة. فاذا علمنا التراجع في عدد النسخ المطبوعة والذي يصل الى الربع، كذلك الكساد الحاصل في الكثير من العناوين المطبوعة، فاننا نعلم حقا نسبة التراجع في القراءة.

ولو نحن بقينا مع وزارة الثقافة، فاننا نلاحظ تحسنا طفيفا في مطبوعات الوزارة من ناحية الطباعة ونسبة الأخطاء وكذلك الاخراج الفني والأمبلاج العام، ويسجل للوزارة أنها استطاعت عبر معارض القراءة للجميع في السنوات الأخيرة أن تتخلص من (600) ألف كتاب تعود لما قبل عام /2002/ عبر بيعها بأسعار زهيدة جدا لا تتجاوز (50 ل.س) للكتاب الواحد و(25 ل.س) لكتب الأطفال والدوريات. كذلك استطاعت أن تنجز كل العناوين المتراكمة في مطابع وزارة الثقافة من خارج خطة مديرية التأليف والترجمة الحالية، وقسم كبير منها لم توافق عليه المديرية أصلا.

الجهة الثانية المسؤولة عن مراقبة الكتاب وطباعته في سورية هي اتحاد الكتاب العرب، والذي ابتهج قليلا بتغيير رئيسه المتمسك بهذا المقعد عبر ثلاثة عقود في أواخر العام المنصرم، فذهب الدكتور علي عقلة عرسان وحل الدكتور حسين جمعة في رأس هذا الهرم النقابي المهم، لكننا بكل أسف لم نلحظ تغييرا في سوية الاتحاد أو نشاطاته، لأن هذه الاتحادات والنقابات لا تعدو كونها بنى ومؤسسات ملحقة بالحزب القائد أو الحاكم، وبالتالي لا يعني شيئا تغيير تلك الأسماء، بل يجب البحث عن امكانية تغيير الوظيفة والدور بحيث يصبح الاتحاد ممثلا حقيقا لمصالح الكتاب والمبدعين وفضاء متاحا للدفاع عن حرياتهم، لا أن يتحول الى مجرد رقيب على نتاجهم ويفتخر بسلطة العطاء والعقاب، يمارس اللعبة الانتخابية اثر جلسات استئناس للأعضاء البعثيين يتم فيها وضع اللوائح المرضي عنها حتى من أسماء المستقلين.

ومع ذلك استطاع اتحاد الكتاب العرب أن يطبع (1953) عنوانا منذ عام /1970/ وحتى الآن. واذا علمنا أن الاتحاد طبع في عام /1970/ ثلاثة دواوين شعرية، لكل من محمد الماغوط وعلي كنعان وممدوح عنوان، اضافة لمجموعتين قصصيتين لزكريا تامر وحيدر حيدر، بالمقارنة مع مطبوعات /2006/ مثلا ندرك أن ثمة تطورا كميا في أعداد الكتب المنشورة لكن «جله سيء من الناحية النوعية» كما يؤكد الناقد «يوسف سامي اليوسف»، أي أن تلك الأسماء التي زينت المشهد الابداعي في سورية خلال ثلاثة عقود ونيف قد رحل بعضها والبعض ينتظر الرحيل، لكننا نفتقد ولادة أسماء موازية لها.

حتى في المستوى الكمي نلاحظ أنه في عام /2000/ مثلا وصلت مطبوعات الاتحاد الى (145) عنوانا ثم هبطت بالتدريج حتى وصلت في العام المنصرم الى (103) عناوين فقط. مع ذلك يبقى اتحاد الكتاب العرب مع وزارة الثقافة من أهم الناشرين في سورية، لكنه في الوقت نفسه يعتبر أكبر ناشر للكتاب السيء، فكثير من العناوين تأخذ طريقها الى المطابع عن طريق الواسطة والعلاقات الشخصية، وعدد مهم من الكتب والمخطوطات الجيدة ترفض في غرفة الرقابة. أكثر العناوين المطبوعة في الاتحاد ما تزال في المستودعات، ولم تغطِّ ثمن الورق الذي صرف عليها.

من جهة ثانية يسجل لاتحاد الكتاب العرب ووزارة الثقافة اهتمامهما بثقافة الطفل، وقد بلغ رصيد اتحاد الكتاب العرب خلال (23) سنة (711) اصدارا خاصا بالأطفال، أي قرابة (37) عنوانا كل عام، فيما لم تطبع مديرية ثقافة الطفل في الوزارة الا أربع عناوين هذه السنة.

الأستاذ «عبد الكريم ناصيف» كاتب وروائي وعضو المكتب التنفيذي لاتحاد الكتاب العرب، يحدد أسباب العزوف عن القراءة بعاملين:

1ـ الأمية.

2ـ مستوى المعيشة.

موضحا أن نسبة الأمية في سورية تصل الى (40 %) وهي تتراوح ما بين (55 %) في الاناث، و(25 %) في الذكور، وهي نسبة لا تعترف بها الحكومة السورية، وربما يقصد الأمية الثقافية.

ويضيف ناصيف «أن وضع الثقافة في آخر درجة من سلم الأولويات يساهم في العزوف القرائي، حيث يتم الصرف على الاعلام بسخاء، في حين يهمل الجانب الثقافي» وبالطبع معروف أن الاعلام يقوم بتسويق وخدمة المواقف السياسية، فيما الثقافة تقوم على النقد وتجاوز الحالة.

احدى اشكاليات الكتاب، ليس في سورية فقط وانما على مستوى الوطن العربي، ان 65 % مما يطبع في الوطن العربي لا يحترم قواعد الملكية الفكرية ولا يخضع لها، وتصل هذه النسبة في عام الثقافة الالكترونية الى 80 % من الأقراص المدمجة، والتي يعود ريعها الى قراصنة الكومبيوتر.

واذا تركنا اتحاد الكتاب العرب ووزارة الثقافة باعتبارهما أكبر ناشرين للكتاب في سورية، فاننا نلاحظ تكاثرا بشكل انشطاري في أعداد دور النشر الخاصة في سورية، دون أن يترافق هذا التكاثر أو التزايد العددي بتزايد مواز في الفعالية أو النشاط الا ما ندر. فباستثناء دور نشر كبيرة كالمدى وقدمس ودار الفكر لا نجد تلك الدور التي تستطيع أن تنهض بمشاريع ثقافية حقيقية، وتتميز دار «أطلس» بنشاط استثنائي ينبع من دينامية السيدة سمر حداد، حيث تتابع برنامجا هاما مع المنتدى الاجتماعي بدمشق لتشجيع القراءة لدى الشباب، كما تنشط في مجال معارض الكتب بأكثر من مناسبة، أو حفلات توقيع الكتب.

ونستطيع الحديث بالأرقام عن دور النشر الخاصة بعد أن عقد اتحاد الناشرين اجتماعه الأخير لانتخاب مكتب تنفيذي يعتبر بمثابة جمعية عمومية لهذا الاتحاد، فقد وصل عدد الناشرين المسجلين في الاتحاد الى (500) ناشر، أما الممارسون الفعليون لصناعة نشر الكتاب في سورية فلم يتجاوزوا (80) دار نشر! يتركز أغلبها في محافظة دمشق، بينما توجد دار نشر واحدة في محافظة درعا مثلا.

بعض دور النشر وهمية تستفيد من تجارة الورق وفرق السعر ما بين القطاع العام والخاص، بعضها يحقق نوعا من البرستيج الاجتماعي وقروضا مصرفية في بعض الأحيان، وكفى الله الناشرين شر الكتاب!!

ربما تكون دار «المدى» في طليعة الدور من حيث عدد العناوين التي تصل هذا العام الى ستين عنوانا، ومن حيث أهمية هذه العناوين وبشكل خاص في حقل الأدب، حيث تصدر مجموعة من السلاسل: الأولى باسم مكتبة «جائزة نوبل»، والثانية باسم «أعمال خالدة»، اضافة للروايات الجديدة المترجمة عن اللغات المختلفة وبشكل خاص منها روايات أميركا اللاتينية.

الخطوة الهامة في عالم الكتاب هذه السنة تمثلت باحداث الهيئة العامة للكتاب بموجب القانون رقم 8 لعام 2006 الذي صدر بقرار من رئيس الجمهورية، حيث سيكون لها شخصية اعتبارية واستقلال مالي واداري لكنها ترتبط بوزارة الثقافة كشخصية اعتبارية. ونخشى أن تكون مجرد نسخة من باقي المؤسسات الثقافية التي ولدت عملاقة، لكنها عاجزة عن التطور بحكم الآلية البيروقراطية التي تدار بها، فلا مكتبة الأسد ولا اتحاد الكتاب العرب ولا وزارة الثقافة كانت قادرة على اخراج الكتاب من بئر أزمته المزمنة. فماذا تحمل الينا الهيئة العامة للكتاب في حقيبتها؟!

قبل أن نغادر حقل الكتاب في سورية، نذكر أن لدينا أربعة معارض داخلية ومن (20) الى (22) معرضا خارجيا وعددا أكبر من المعارض الخاصة التي تقيمها بعض دور النشر منفردة أو مجتمعة، لكن أهم هذه المعارض هو معرض الكتاب السنوي الذي تنظمه مكتبة الأسد، الا أنه ومن سوء الطالع أن يتزامن المعرض السنوي هذا العام مع شهر رمضان، مما يعني أزمة مواصلات وتوقيتا رمضانيا خاصا، مما اضطر ادارة المكتبة لتغيير موعده الى منتصف آب/ أغسطس، لكن سوء الطالع لم يفارقه اذ وقعت الحرب العدوانية الاسرائيلية السادسة على لبنان في هذه الفترة، وكان معرض الكتاب السنوي في سورية أحد ضحاياها غير المباشرين، حيث بلغت خسائر بعض دور النشر 50 % أو أكثر قليلا، دار الفارابي اللبنانية هي الوحيدة التي زادت مبيعاتها عن العام المنصرم من خلال كتاب عن غيفارا ومن خلال ترجمات أمين معلوف، والتي ما زالت تنافس أعمال ميلان كونديرا الروائية، مع ترجمات جديدة لأورهان باموق التركي الحائز على جائزة نوبل هذا العام وحنين قرشي من باكستان، كذلك كتابات أدونيس في دار الساقي والبدايات وأطلس ما زالت تحقق نسب مبيعات عالية.

من بين الاشكاليات المؤسساتية الأخرى في وزارة الثقافة، تبرز أزمة المراكز الثقافية والتي بلغ عددها في سورية (422) مركزا وتنظم بعض المحاضرات والندوات الفكرية والأدبية. كما تؤمن مكتبة للمطالعة والاستعارة اذ تستضيف عددا من القراء في قاعة المطالعة ان وجدت، وتقوم أحيانا ببيع الكتب للمواطنين في اطار معارض مخصصة لذلك بحسم مبلغ (40 %) على أسعار كتب الوزارة، و(55 %) بالنسبة للطلاب والمدرسين والصحافيين.

اشكالية هذه المراكز أنها اتبعت ماليا واداريا لرؤساء مجالس المدن والبلديات وفق قانون الادارة المحلية الذي أصدره رئيس مجلس الوزراء عام 1987، وكان السيد وزير الثقافة قد وعد في لقاء مفتوح معه في مدينة تدمر أن يجري العمل على استعادة هذه المراكز الثقافية لصالح الوزارة، دون أن يتم هذا الأمر حتى تاريخه.

ولكننا نلاحظ ارتباط فعاليات مديريات الثقافة في المحافظات وحتى تلك المراكز الثقافية الصغيرة بنشاط وفعالية الشخص القائم على ادارة هذا المركز أو تلك المديرية، ولا تنبع هذه الفعالية من عمل مؤسساتي مرسوم له، وفي هذا السياق نلاحظ مثلا أن نشاط مديرية الثقافة في محافظة الرقة يتجاوز نشاط مديريات الثقافة المجتمعة بما فيها المديرية المركزية القائمة في العاصمة دمشق. فحين تسلم السيد حمود الموسى ادارة الثقافة في الرقة أقام خلال عام واحد مهرجانات للشعر والرواية والمسرح والفنون التراثية، اضافة لاستضافته عددا كبيرا من المفكرين والأدباء، واقامته ندوات هامة حول حوار الحضارات، والعروبة والاسلام، وفلسفة المقاومة، وسواها... فيما تسير مديرية الثقافة في دمشق بقانون العطالة منذ سنوات، ولم يستطع السيد غسان كلاس القادم اليها من وزارة الكهرباء أن يضيء شمعة واحدة في ردهاتها، كما لم يستطع أن يحرك فيها ساكنا رغم مضي عام على توليه هذه المهمة، فيما تتابع وزارة الثقافة رعايتها للعديد من النشاطات والتظاهرات الثقافية. وكرمت عددا من الأدباء والكتاب على رأسهم الشاعر «نزار قباني» ضمن اطار تعاونها مع مؤسسة عبد العزيز سعود البابطين للابداع الشعري، حيث خلصت الندوة التي أقيمت بهذه المناسبة الى جملة من التوصيات، أهمها: ـ اقامة مهرجان شتوي سنوي باسم نزار قباني ـ تخصيص جائزة للشعر العربي تحمل اسم نزار قباني ـ تحويل بيت الشاعر الراحل الى متحف يضم تراثه المادي والمعنوي.

ومع ذلك لم نسمع حتى تاريخه بأي خطوة عملية باتجاه نقل هذه التوصيات الى الحيز العملي.

كذلك احتفت مدينة ادلب باقامة ندوة تكريمية للكاتب والقصصي الساخر حسيب كيالي، برعاية ابنها البار وزير الثقافة، كان من أهم انجازاتها اعادة طباعة أعماله الكاملة بهذه المناسبة، كما أقيم في معرة النعمان ـ مسقط رأس أبو العلاء المعري ـ مهرجان تكريمي له.

الظاهرة المميزة هذا العام كانت بدخول القطاع الخاص الى عالم النشاط الثقافي، ليس عبر الغاليريات والمعارض ذات المردود المادي المغري، بل عبر «دارة الثقافة والفنون» التي افتتحها الفنان والمغني بشار زرفان برعاية وزارة الثقافة وقد استقطبت في حفل افتتاحها أسماء هامة من الوطن العربي ومن سورية في مجالات الشعر والرواية والغناء، في طليعتهم الشاعر محمود درويش وقاسم حداد والروائي المصري ابراهيم أصلان، اضافة للفنان العراقي نصير شما.

ولا بد من الاشارة الى ظاهرة المهرجانات الثقافية والفنية، والتي أصبحت تتنافس عليها الكثير من المحافظات والبلديات السورية، وبشكل خاص في فصل الصيف، والتي جاءت الحرب الاسرائيلية الأخيرة على لبنان لتقطع سياقها مؤقتا، مع أن الكثير من الفعاليات الثقافية والفنية تابعت مسيرتها مع تغيير الشعار فقط، والذي أضافت اليه عبارة «لدعم المقاومة والصمود في لبنان» وأحيانا يشمل هذا الدعم كلا من فلسطين والعراق.

الاعلام السوري واختبارات الخصخصة:

مجيء الدكتور محسن بلال الى وزارة الاعلام ترك الكثير من علامات الاستفهام، فسجله المهني كطبيب جراح وعضو في مجلس الشعب «البرلمان السوري» وسفير للخارجية السورية، جعلنا نتساءل ماذا سيحمل معه لوزارة الاعلام؟ لم يتأخر وصول الجواب، فاذا كانت وزيرة المغتربين الدكتورة بثينة شعبان قد سحبت الملف الاعلامي من الوزير الدكتور مهدي دخل الله منذ أن كانت ناطقة باسم الخارجية السورية، فان الوزير بلال لم يكتف باسترداد الملف الاعلامي لوزارته، بل سحب معه ملف السياسة الخارجية، حيث يضطلع بالكثير من المهام تحت بند العلاقات الخارجية، لكن الكثيرين يعتقدون أن ذلك جاء على حساب اهتمامه بتطوير الاعلام المحلي.

ويمكن القول ان تغيير وزير الاعلام هذا العام تزامن مع تغيير أهم في هرم اتحاد الصحافيين السوريين، فزال صابر فلحوط من رئاسة الاتحاد وحل محله الياس مراد الذي كان مديراً لتحرير «جريدة البعث» اليومية، فماذا حصل؟

«خطوة الى الأمام خطوتان الى الوراء» ليس عنوان كتاب لينين هذه المرة، بل هو عنوان مسلسل التغيير والاصلاح في سورية، وكأننا في كل مرة نرفع هذا الشعار أو نتقدم خطوة باتجاهه، ينتابنا الخوف من المستقبل أو المجهول، لعله الخوف على مصالح تراكمت خلال عقود؟ ربما يكون الخوف أن تفلت اللعبة من خيوط الشخصاتي الذي يتحكم بدمى كراكوز وعيواظ؟ لكننا في المحصلة نتراجع خطوتين الى الوراء، فقانون المطبوعات الذي كان الدكتور صابر فلحوط يدعي ـ في آخر أيامه ـ ويطالب بتعديله، ما زال يجثم فوق كاهل الصحافة السورية، مهدداً بعقوبة السجن والغرامات المالية لأي مخالف له.

وزير الاعلام السابق كان قد وعد بتغيير القانون، وشكلت لجنة لذلك، ثم عفا الله عمن سها، لأن تغيير القانون ليس قراراً اعلامياً أو نقابياً، بل هو قرار سياسي، والبعض يقول انه قرار أمني، وفي المحصلة لا الوزير ولا رئيس اتحاد الصحافيين قادران على تغيير هذا القانون، حتى يشاء القائمون على القرار السياسي أو الأمني أمراً كان مقضيا.

المسألة الثانية المعلقة هي هيكلة المؤسسات الاعلامية الرسمية في سورية، أو ما عُرف بقانون الدمج الذي صدر وتمت الموافقة عليه من قبل مجلس الشعب «البرلمان» بتاريخ 2005/6/9 محدداً ثلاثة أشهر لاصدار التعليمات التنفيذية واستكمال تطبيقه، وبتاريخ 2005/9/8 أي قبل يوم واحد من انتهاء مهلة الثلاثة أشهر التي حددها القانون، أعلن وزير الاعلام السابق قراراً بتكليف مدير الرقابة في الوزارة بمهمة مدير عام المؤسسة المدمجة من صحيفتي «الثورة» و«تشرين» ومن المؤسسة العربية لتوزيع المطبوعات، دون أن يتمكن من تأمين مكتب له في أي من المؤسسات الثلاث، وتوقف مشروع الدمج هنا، دون أن تصدر المطبوعات المنوه عنها في القانون، وبدون تغيير في صلاحيات رؤساء التحرير، وتزايدت خسائر المؤسسات المدمجة، والخلافات الادارية ضمن كل مؤسسة على حدة، حتى جاءت التوصية في مؤتمر اتحاد الصحافيين الأخير بوقف الدمج. فلماذا صدر القانون؟ ولماذا لم يطبق؟ وكيف تبقى التوصية دون اقرار أو الغاء حتى الآن؟ لا أحد يعرف.

ما حصل هو فقط تغييرات ادارية كالمعتاد، طالت الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون، اذ تسلم ادارتها السيد ماجد حليمة الذي تدرج في عدة مناصب فيها منذ عام 1981، فقام بدوره بعدة مناقلات ادارية طالت أقسام وادارات الصف الأول والثاني في الاذاعة والتلفزيون. كما جرى تغيير مواز طال العديد من البرامج الاذاعية والتلفزيونية.

يقول السيد حليمة حول هذه الاجراءات: انها مرحلية، تهدف لاعادة النظر في آليات العمل القديمة والبرامجية وفي الأوضاع المالية والادارية بهدف ضبط العمل المؤسساتي وتكريسه. مع أننا لا نعتقد بقدرة هكذا اجراءات على نشل زير الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون من بئر أزمته، فهو يدرك الى أي درجة يستطيع ممارسة حريته في التغيير والاصلاح الاعلامي، وأين تبدأ الخطوط الحمر.

لذلك قدم خطاً آخر للاصلاح تحت يافطة تحويل الهيئة الى مؤسسة اقتصادية مستقلة مالياً واداريا ووضع نظام عمل جديد يتيح لها أن تواكب الاعلام العالمي لا أن تنافسه، ونحن نشكر له هذا التواضع، مع أهمية النقاط التي أثارها في هذا المستوى كتحويل الفضائية السورية الى فضائية للأسرة العربية، وانشاء فضائية اخبارية وبرامجية جديدة لتقديم الموقف السوري الى العالم. الا أننا نخشى أن يكون هذا البرنامج الاصلاحي حتى بعد اقراره ـ فيما لو أقر ـ شبيهاً ببرنامج دمج المؤسسات الاعلامية، لا هو مُطبق فنستفيد من مزاياه، ولا هو ملغى فنرتاح من سلبياته.

اشكالية الاعلام السوري أنه منذ التأميمات الأولى في مطلع الستينات، وهو اعلام دولة، ملتزم بخط سياسي وأيديولوجي أدى على افقاره شكلاً ومضموناً، وأساء الى الدولة التي يعبر عنها أكثر مما خدمها. حتى انه في استبيان نشرته صحيفة «الثورة» بتاريخ 7 حزيران/ يونيو من هذا العام أبدى (57,44 %) فقط ثقتهم بقنوات التلفزيون السوري، فيما انخفضت النسبة في الاذاعة الى (55,13 %).

وفي استبيان آخر حول الصحف السورية نجد أن (45 %) فقط هم الذين يعتقدون أن صحافتنا تمارس دورها بجرأة وحرية، وأعرب (69 %) منهم أن هذه الصحافة موجهة من قبل الحكومة. أما من حيث قدرة تأثير الاعلام السوري المرئي «القنوات التلفزيونية» فتبلغ (57 %) بالنسبة للتلفزيون السوري، بينما يصل تأثير الفضائيات العربية في المواطن السوري الى (68 %). وهذا يعني أن اقتراح السيد حليمة بانشاء محطة اخبارية سورية جديدة قد يكون مفيداً، خاصة وأن الفرنسيين أقاموا محطتهم الاخبارية التي ستبث قريبا بالعربية على مدار 24 ساعة، ناهيك عن الفضائيات الأخرى التي تتنازع أثيرنا يوميا، الا أن المشاركين باستطلاعات الرأي السابقة يؤكدون أن أهم الاجراءات المطلوبة لتحسين أداء الاعلام السوري هي:

1ـ اصدار قانون للاعلام يضمن حرية الرأي والتعبير.

2ـ اختيار الكادر الاعلامي الكفؤ وتدريبه.

3ـ اعطاء المزيد من الحرية للمراسلين ومعدي البرامج.

4ـ تحسين أجور ورواتب الاعلاميين.

5ـ السماح بترخيص قنوات تلفزيونية واذاعات خاصة.

ولننتبه الى أن هذه الملاحظات والمطالب ليست قادمة من المعارضة السياسية مثلاً، بل هي تعبير عن آراء مواطنين عاديين خضعوا لاستفتاء أجرته مؤسسة معترف بها، ونشر في صحيفة الثورة الرسمية، ولنلاحظ أيضاً أنه باستثناء مطلبي تحسين الأجر والتدريب، فان المطالب الثلاثة الأخرى تركز بشكل أو بآخر على موضوع الحرية، الحرية في قانون الاعلام، الحرية للمراسلين والحرية في ترخيص قنوات خاصة. المسألة الأخرى بهذا الصدد والتي لم يشر اليها الاستفتاء على أهميتها، هي الحرية في الحصول على المعلومة من مصادرها السياسية والادارية داخل البلد، لا أن ننتظر تسريباً للمعلومة عبر مراسل صحافي، أو من جهة اعلامية خارجية.

دعونا نتوقف مع الاعلام الخاص في سورية، والذي كان مطلباً ملحاً في يوم ما، فنلاحظ أن وزارة الاعلام منحت خلال سنتين حوالي (140) ترخيصاً اعلامياً لمطبوعة مقروءة، كما منحت ترخيصاً لعشر اذاعات خاصة، فماذا كانت النتيجة؟

أغلب التراخيص ذهبت باتجاهات فنية واعلانية ورياضية، وباستثناء صحافة أحزاب الجبهة الوطنية المشاركة في الحكم فان ترخيصين فقط منحا لمطبوعة سياسية، الأول كان لمجلة «أبيض وأسود»، والآخر منح في نهاية هذا العام لصحيفة يومية باسم «الوطن» ترددت اشاعات كثيرة حول عائديتها، الا أنها تصدر من المنطقة الحرة في سورية، وقد استقطبت عدداً من الأسماء الهامة في الاعلام السوري، خاصة في الشأنين السياسي والاقتصادي، وتحاول أن تتمايز عن الصحافة الرسمية في سورية من خلال توزيع مواد الصفحة الأولى، صياغة العناوين، وطريقة عرض الخبر، وهي تفتخر بأنها أول صحيفة سياسية مستقلة في سورية منذ أربعة عقود (هي زمن التأميمات) ولكنها مع ذلك لا تنوي قطع حبل السرّة مع النظام، لذلك لا تذهب بعيداً في التقاط الرأي الآخر، أو في انتقاد السلطة السياسية وقراراتها أو توجهاتها، ولذلك لم تستطع أن تبلور حتى الآن شخصية مستقلة جديرة باسم «الوطن».

كذلك ظهرت في نهاية هذا العام صحيفة جديدة باسم «الجولان»، كان قد سبق اصدارها في ثلاثينات القرن الماضي، وتجري استعادتها الآن لأهداف سياسية نضالية تعريفية كما أكدت الدكتورة نجاح العطار.

التجربة المميزة كانت في الصحف الاقتصادية المختصة، اذ ظهرت «الاقتصادية» أولاً وحققت نجاحاً باهراً وتوجهاً انتقادياً مستقلاً، ثم جاءت مجلة «المعارض والأسواق» بالتشارك بين نبيل طعمة والمؤسسة العامة للمعارض، ثم تتالت مجموعة من هذه المطبوعات «بورصات وأسواق» و«الأزمنة» و«المال» وجميعها تتمتع بمستوى احترافي في التحرير والاخراج الفني وطبيعة الصور.

بينما جاءت التراخيص الثقافية والاجتماعية المنوحة دون المستوى المطلوب، وتعبر عن مصالح اقتصادية أو رجال أعمال يبحثون عن الاعلانات فقط، وبالتالي لم تهتم بالمستوى الفني ولا بالمضمون، وبعض الصحف الخاصة الناقدة كـ«الدومري» و«المبكي» وسواهما تعرضت لسحب الترخيص حين تجاوزت الخطوط المرسومة لها ولو قليلا.

أما الاذاعات الخاصة فهي بكل أسف اذاعات تبث الأغاني والاعلانات فقط وبعض المنوعات وبرامج الاتصالات والحظ والأبراج وطبق اليوم وما الى ذلك. فماذا يضيف العدد عشرة الى هذه الاذاعات؟ اعتقد أننا بحاجة الى اذاعة حقيقية تعنى بمشاكل الناس وهموم البلد وتنقل طموحاتهم وتعبر عن أزماتهم.

لكن في حقل الفضائيات الخاصة التي كان قد وعد بها وزير الاعلام السابق مهدي دخل الله، فقد ذهب وذهبت وعوده معه، ويبدو أن الوزير الجديد لا يفكر بالموضوع، حتى أن المدير العام لهيئة الاذاعة والتلفزيون يفكر بافتتاح فضائية اخبارية جديدة للهيئة، وليس باتجاه اعطاء تراخيص لفضائيات خاصة، وان فضائية «الشام» الخاصة التي عملت بالتنسيق مع الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون وفي ظرف سياسي خاص، لم تلبث أن أوقفت عن العمل بعدما بدا أن وظيفتها قد استنفدت.

اشكالية الاعلام في بلدنا أنه اعلام حكومي، بينما في كل أنحاء العالم هو اعلام سوق، هو مؤسسة انتاجية رابحة في كل دول العالم الا لدينا، حيث تنفق عليه الدولة أكبر ميزانية بعد وزارة الدفاع، دون أن يعطي أي مردود، السيد حليمة يفكر الآن بتحويل الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون الى مؤسسة مستقلة مالياً واداريا، لكن دون زينك القرارين السياسي والأمني من جهة، والبيروقراطية الكسولة التي تقوم على النهب، فماذا لو تغير السيد ماجد حليمة عن هرم الهيئة؟

السؤال قبل ذلك: لماذا لا تحقق المؤسسات الاعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية ربحية مالية كما في كل المؤسسات الاعلامية في العالم؟ هناك أكثر من اشكالية، بعضها بيروقراطي يرجع لطبيعة القوانين النافذة، وبعضها الآخر مؤسساتي يتعلق بالبنى القائمة على الاحتكار كالمؤسسة العامة لتوزيع المطبوعات التي تأخذ (31 %) من سعر أي مطبوعة، وهو أعلى سعر تتقاضاه أي مؤسسة مشابهة في العالم. كذلك المؤسسة العربية للاعلان والتي تأخذ وسطياً (15 %) من قيمة أي اعلان، دون أن تقدم أي خدمة اعلانية، وهاتان المؤسستان احتكاريتان في البلد، وتقومان على اقتطاع ما نسبته (50 %) من ثمن أي مطبوعة مثلاً، دون أن تضيفا اليها شيئاً ما.

لذلك جاء قانون المنطقة الاعلامية الحرة، والذي تصدر منه الآن بعض المطبوعات، وكان منتظراً منه أن يحتفي ببث بعض الفضائيات العربية، لكن وزارة الاقتصاد تضع شروطها التقنية، والقرار الأمني يضع شروطه غير المعلنة، وتبقى المنطقة الحرة هي المآل الوحيد للتهرب من سندان المؤسسة العربية للاعلان ومطرقة الروتين والقوانين الناظمة داخل البلد.

والذين عز عليهم دخول المنطقة الحرة الاعلامية في سورية للأسباب السابقة، لجأوا الى الاعلام الالكتروني، مستفيدين من ميزاته التكنولوجية العالية، سرعة البث، مدى الانتشار الأوسع على شبكة الانترنيت، التهرب من الرقابة المباشرة ومن المؤسسات المتطفلة على الاعلام، وسهولة التعامل معه، وانخفاض التكاليف أيضاً. كل ذلك ساعد على ردم الهوة بيننا وبين العالم في هذا المجال، حيث أن فرق الصفحة بين ظهور الاعلام الالكتروني في العالم وبين استخدامه لدينا لم يتجاوز العشر سنوات، وقد حاولت الحكومة الدخول على هذا الخط من الاعلام عبر مواقع مشتراة لصالحها، أو ضمن اتفاقيات معينة، لكنها في النهاية لم تستطع أن تتحمل حتى هذه المواقع، فتم حجب عشرات المواقع السورية، وقد وصل الحجب الى مواقع عالمية كموقع الياهو مثلاً. وكانت صحيفة «القدس العربي» محجوبة، لكن الحجب طال مؤخراً العديد من الصحف العربية كـ«المستقبل» اللبنانية و«السياسة» الكويتية و«الشرق الأوسط اللندنية» بالاضافة الى صحيفة «النهار» اللبنانية.

الثقافة والفنون البصرية

حققت الدراما السورية حضوراً لافتاً في الدورة الرمضانية الأخيرة، سواء على الشاشات الوطنية الثلاث (الفضائية والأرضيتين) أو عبر